# مؤشرات قياس الحكم

# Governance Indicators

دمدوم رضا[1*]

تاريخ الإرسال: 2022/02/13 تاريخ القبول: 2022/03/25 تاريخ النشر: 2023/06/01

**ملخص:** باتت مسألة تأثير نوعية الحكم على التنمية الاقتصادية، مؤخرا، تثير الجدل والنقاش بين الساسة والباحثين والجهات المانحة، وقد طالبوا بايجاد تدابير لجودة الحكم من اجل وضع السياسات أو لإجراء الدراسات. وهو ما ساهم في إنشاء مجموعة من مؤشرات قياس جودة الحكم من قبل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التنمية.

وتستكشف هذه الدراسة، من خلال مقاربة وصفية، أهم مصادر مؤشرات الحكم المستخدمة عبر العالم، وتطور استخدامها، من خلال مجموعة من العناصر. يحدد العنصر الأول الأهمية المتزايدة لمسألة قياس الحكم ويحدد المجالات المختلفة لاستخدام المؤشرات. ويكشف الثاني عن تطور استخدام هذه المؤشرات، ويحدد العوامل المختلفة التي أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي بجودة الحكم، وأهمية مؤشرات الحكم في السنوات الأخيرة. أما العنصر الثالث فيستعرض أهم المصادر العالمية لمؤشرات الحكم. وأخيراً، يتناول العنصر الرابع حدود مؤشرات الحكم. وتخلص الدراسة الى ضرورة الاستفادة من المزايا المتعددة لأهم المصادر العالمية لمؤشرات الحكم وتوسيع استخدامها من اجل تحسين عمل وفاعلية مؤسسات الحكم والحكم المحلي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم؛ مؤشرات قياس الحكم ؛ التنمية؛ منظمات التنمية

**Abstract :**

Recently, the impact of Governance on Economic Development has been an intriguing issue for researchers, policy makers and donors. They sought to provide measures of Governance quality for studies and policy formulation. Many indicators to measure the quality of Governance were generated by Non-governmental Organisations, Development institutions and non-profit agencies.

This paper explores the most important sources of governance indicators, the evolution of their use and their implications, through four elements. The first element highlights the importance of the issue of governance measurement and identifies the areas of use of measurement indicators. The second reveals the evolution of the use of these indicators, and identifies the different factors that led to international interest in the quality of governance, and thus to the importance of governance indicators in recent years. The third reviews the most important global sources of governance indicators. Finally, the fourth element discusses the limitations of governance indicators.

**Keywords**: Governance; Governance indicators; Development; International development organizations.

*المؤلف المراسل

[1] demdoum Redha, university constantine 3, EPPSG: ALGERIA, Redha.demdoum@univ-constantine3.dz

**Résumé :**

Récemment, l'impact de la gouvernance sur le développement économique a été une question intrigante pour les chercheurs, les décideurs politiques et les donateurs. Ils ont cherché à fournir des mesures de la qualité de la gouvernance pour les études et la formulation des politiques. De nombreux indicateurs pour mesurer la qualité de la gouvernance ont été générés par des organisations non gouvernementales, des institutions de développement et des agences à but non lucratif.

Cet article explore les sources des indicateurs de gouvernance, l'évolution de leur utilisation et leurs implications, à travers quatre éléments. Le premier souligne l'importance de la question de la mesure de la gouvernance et identifie les domaines d'utilisation des indicateurs de mesure. Le deuxième révèle l'évolution de l'utilisation de ces indicateurs,. Le troisième passe en revue les plus importantes sources mondiales des indicateurs de gouvernance. Enfin, le quatrième élément discute les limites des indicateurs de gouvernance.

**Mots clés** : Gouvernance ; indicateurs de gouvernance; Développement; Organisations internationales pour le développement.

**مقدمة**

زاد الاهتمام، في السنوات الأخيرة، بالروابط بين الحكم والتنمية الاقتصادية في الأوساط الأكاديمية، بين الدول المانحة، في الميدان السياسي وعالم الأعمال. وقد رافقت هذا التطور زيادة في إصدار مؤشرات للحكم من طرف المنظمات غير الحكومية، منظمات التنمية (مثل البنك العالمي) والوكالات غير الربحية.

امتد استخدام مؤشرات الحكم الى العديد من المجالات لقياس مسائل متعددة: نوعية الحكم، العلاقة بين الحكم والنمو، التنمية والاستثمارات، فاعلية المعونات الاقتصادية، الديمقراطية، حقوق الانسان والحريات المدنية، المشاركة السياسية والمساءلة، الفساد والرشوة، العمليات الانتخابية، الحقوق السياسية والاقتصادية للنساء، حرية الصحافة و الاستقرار السياسي.

وعلى هذا الاساس، تتمحور **اشكالية** هذه الدراسة اساسا حول مضمون مؤشرات الحكم، ومنهجية استخدامها في ظل التباين في مفهوم الحكم وتعدد الابعاد والمؤشرات التي يمكن ان تندرج في نطاقه وكذلك تداخله مع العديد من المجالات. وهو ما يقودنا الى طرح مجموعة من التساؤلات:

- ماذا تعني مؤشرات قياس الحكم؟ وما اهميتها؟
- ما هي مجالات استخدامها؟
- ماهي أهم مصادر مؤشرات الحكم المستخدمة عبر العالم؟ وفيما تتمثل المعايير التي تعتمدها وكيف يتم توظيفها لتقييم نوعية الحكم في البلدان؟

ولمعالجة هذه الاشكالية، اعتمدنا منهجا وصفيا لتحليل وكشف مختلف ابعاد مسألة مؤشرات قياس الحكم، وذلك من خلال مجموعة من العناصر. يبين العنصر الاول الاهمية المتزايدة لمسألة قياس الحكم ويحدد مختلف المجالات التي تستخدم فيها مؤشرات قياس الحكم. يكشف العنصر الثاني تطور استخدام هذه المؤشرات، ويحدد مختلف العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي بنوعية الحكم، وبالتالي أهمية مؤشرات الحكم في السنوات الأخيرة. اما العنصر الثالث، فيستعرض اهم المصادر العالمية لمؤشرات الحكم. أخيرا، يتعرض العنصر الرابع لحدود المؤشرات وأوجه النقص فيها.

## 1 – تعريف الحكم ومؤشرات قياس الحكم

يُعدّ **الحكم** من المصطلحات المنتشرة بكثرة في الاوساط الاكاديمية وفي اطار المؤسسات الدولية للتنمية، وهو يشير بشكل عام الى اساليب عمل الحكومات. غير انه من الصعب الاتفاق على تعريف شامل لمفهوم الحكم، لاختلاف وجهات النظر التي يمكن استخدامها للإشارة إليه بسبب اختلاف السياق النظري، مجالات البحث، والمناهج. ومع ذلك، حسب ليفي–فور، توجد أبعاد مختلفة للحكم يجب وضعها في الاعتبار، حيث يمكن للحكم أن يتخذ الأشكال التالية: الحكم كهيكل يشير إلى المجموعة الرسمية وغير الرسمية من المؤسسات المعنية؛ كعملية تشير إلى الديناميكيات والوظائف القيادية التي تحدث في عملية صنع السياسات؛ كآلية تشير إلى الإجراءات المؤسسية لصنع القرار، وكذلك الامتثال والرقابة. (Levi-Faur, 2011)

ونجد هذا الاتجاه في تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ UNESCAP – (2009)، التي اشارت الى ان مفهوم للحكم لا يشمل عمل الحكومة فحسب، بل يتجاوز المعنى الجماعي للمفاهيم ذات الصلة مثل الدولة، الحكومة، النظام والحكم الراشد .(UNESCAP, 2018)

ويشمل الحكم دور الحكومة، والتي تشير الى كيان يضم مسؤولين معينين أو منتخبين للهيئات التشريعية أو التنفيذية. ولذلك، حسب هايدن وآخرون، "ينبغي الإشارة إلى الحكومة على أنها أحد مكونات الحكم، ولكن ليس مرادفًا لها. بدلاً من ذلك، الحوكمة هي المساحة التي تعمل فيها هذه الجهات الفاعلة". كما " يُدرج معظم العلماء في نهجهم للحكم القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تنطبق على كيفية ظهور القضايا في الجمهور ومعالجة النظام السياسي لها". (Goran Hyden, 2003)

حسب برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية UNDP، "**مؤشر الحكم** هو قياس يشير إلى حالة الحكم في بلد ما". (UNDP, 2007) عادة ما يتم حصر استعمال مؤشرات الحكم لقياس مجالات محددة من الحكم كالنظم الانتخابية، الفساد، حقوق الإنسان، الخدمات العمومية، المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين. ويوجد عدد كبير من مؤشرات الحكم تستعملها

الحكومات، وكالات التنمية، المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام، المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. يُرجى من استعمال هذه المؤشرات تزويد المستعملين بالمعطيات حول الاستثمارات التجارية، منح الأموال العمومية لنشاطات المجتمع المدني و البحث الأكاديمي.(UNDP, 2007)

ويمكن تمييز فئتين من هذه المؤشرات : فئة تقوم على التصورات perceptions-based وأخرى تقوم على الوقائع facts-based. يتم بناء الفئة الأولى استنادا لمعطيات تحدد التصورات الذاتية للأفراد حسابيا (خاصة دراسات الخبراء والمسيرين الاقتصاديين)، وتركز عادة على نوعية الجهاز البيروقراطي الحكومي درجة حماية الحقوق السياسة والمدنية للأفراد و مستويات الفساد. كمايتم بناء فئة الوقائع استنادا للظواهر الموضوعية مثل وجود أو عدم وجود في بلد ما قوانين خاصة بمحاربة الفساد، قيود سوق العمل (القيود التي تجعل طرد العمال أكثر صعوبة)، أو عدد الإجراءات المطلوبة قانونيا لتجسيد مشروع تجاري.(Oman, 2006) رغم كونها تقوم على ظواهر موضوعية، إلا أن هذه الفئة من المؤشرات تتضمن تأويلات ذاتية لدلالات تلك الظواهر لنوعية الحكم.

## 2– أهمية قياس الحكم:

تُستخدم عادة مؤشرات الحكم لمعاينة وتقييم نوعية الحكم في البلدان من طرف أفراد لا يقيمون في هذه البلدان، بغرض المقارنة بين البلدان ولمراقبة التغير في بلد أو عدة بلدان خلال حقبة زمنية محددة. يعتمد هؤلاء الأفراد كثيرا على المؤشرات المركبة لأنها تسهل المقارنة من خلال اختزال الوقائع المعقدة للحكم إلى رقم واحد لكل بلد في سنة محددة. كما يعتمدون كثيرا أيضا على فئة المؤشرات القائمة على التصورات لأن المعطيات المطلوبة لبناء مؤشرات قائمة على الوقائع غالبا ما تكون منعدمة أو تنقصها المصداقية في العديد من البلدان والاقتصاديات النامية.(UNDP, 2007)

أكثر مؤشرات الحكم استعمالا هي مؤشرات قائمة على تصورات مركبة، يُقصد ب "مركبة" وجود العديد من المصادر الأساسية للمعلومات مجسّدة في رقم واحد لبلد محدد في سنة محددة. ويُقصد ب "قائمة على تصورات" أن المصادر الأساسية للمعلومات هي تصورات ذاتية لنوعية الحكم في بلد أو عدة بلدان يوفّرها خبراء معروفون ومسيرون اقتصاديون. أما الطبيعة المركبة والمرتبطة بالتصورات الذاتية لمعظم مؤشرات الحكم، فتعني أن القليل من هذه المؤشرات يسمح للمستعملين أو الحكومات التي يجري تقييم حكمها، بتحديد طرق معينة لتحسين نوعية الحكم المحلي أو لمراقبة التقدم في جهودهم لتحسين الحكم المحلي. برزت مبادرات جديدة لإنتاج مؤشرات الحكم التي تسعى إلى التعامل مع هذه النقائص. (Oman C. a., 2006)

من منظور التنمية، يمكن استعمال مؤشرات الحكم لملاحظة و تقييم مشاريع و برامج الحكم. عادة ما تُستعمل أيضا مؤشرات الحكم لوضع أهداف وغايات في إطار التنمية.(Maurseth, 2008)

### 3- تطور استخدام مؤشرات الحكم:

إبتداءاً من عام 1996، عندما تخلى البنك العالمي عن سياسته التي تتجاهل مشاكل الفساد وضعف الحكم عند منح القروض للدول، زاد لجوء المنظمات الدولية، مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والمنظمات المالية متعددة الأطراف (بما فيها البنك العالمي والبنوك التنموية الإقليمية) ووكالات المساعدات، إلى استخدام مؤشرات الحكم لتحديد ومكافأة الدول المتلقية للمساعدات التي تقوم بتحسين نظم الحكم فيها. حيث تقوم حاليا العديد من الوكالات الوطنية باستعمال مؤشرات الحكم، وتسعى إلى الرفع من شفافية وفعالية معاييرها لتحديد أهلية الدول للحصول على المساعدات، وقد زادت الإصلاحات التي تقوم بها العديد من البلدان النامية من تدعيم هذا الاتجاه.(Maurseth, 2008)

كما تستخدم الدراسات التي يجريها الأكاديميون ومحللو التنمية مؤشرات الحكم بشكل واسع، وقد كانت نتائجها جد مؤثرة في إدراج الحكم في أجندة المنظمات المالية الدولية والوطنية. فقد أصبحت مثلًا دراسة، أُجريت في إطار البنك العالمي سنة 1997، أساسا لمنح المساعدات وفقا لمعايير الحكم الراشد. (Dollar, 1997)

وزاد ايضا لجوء الدول، سواء في إطار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD أو خارجها، إلى استخدام مؤشرات الحكم الراشد كإحدى أدوات سياساتها لتحديد مشاكل الحكم ومراقبة الإصلاحات في البلدان النامية. من جهة أخرى، انتشر استخدام مؤشرات الحكم بسرعة، منذ سنوات التسعينات، من قبل المستثمرين الدوليين، المانحين الوطنيين والدوليين للمساعدات للدول النامية ومن طرف المحللين و الأكاديميين في مجال التنمية الاقتصادية. ويعكس استعمال المستثمرين الدوليين لمؤشرات الحكم نمو مصالحهم ونشاطاتهم في الاقتصاديات النامية وتراجع الاعتماد على مؤشرات المخاطر التقليدية في التنبؤ بالأزمات المالية الخطيرة منذ عام 1995. (Oman c. a., 2006)

وانطلاقا من مبدأ أنه لا يمكن تنظيم ما لا يمكن قياسه، وبسبب زيادة الوعي بأهمية نوعية الحكم لنجاح جهود التنمية المحلية في البلدان والأسواق النامية، زاد المستثمرون ومانحو المساعدات من استعمالهم لمؤشرات الحكم بشكل كبير من أجل تحسين عمليات اتخاذ القرارات، كما يستعمل الأكاديميون هذه المؤشرات بشكل واسع في تحاليلهم حول التطور الاقتصادي والسياسي في البلدان النامية.(Oman c. a., 2006)

أصبحت نوعية الحكم في الاقتصاديات النامية تحظى حاليا باهتمام الوكالات الوطنية والدولية في إطار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. حسب أرندت و أومان،(Oman C. a., 2006) تضافرت أربعة مجموعات من العوامل فأدت إلى زيادة مذهلة في الاهتمام الدولي بنوعية الحكم، وبالتالي أهمية مؤشرات الحكم في السنوات الأخيرة: الارتفاع المذهل

للاستثمارات في الدول النامية، نهاية الحرب الباردة، فشل السياسات التنموية في سنوات الثمانينات والتسعينات وتبلور وعي جديد بأهمية السياسة وتأثيرها على التنمية والإصلاحات الاقتصادية.

### 2-1 الاستثمار الدولي

من أهم العوامل هو النمو المذهل للاستثمار الدولي في البلدان النامية منذ نهاية الحرب الباردة. حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه البلدان نموا كبيرا، فقد انتقل من حوالي عشرة مليارات دولار، في بداية سنوات الثمانينات، إلى ما يقارب 67 مليار دولار بين سنتي 1992 و1994 وحوالي 150 مليار دولار سنة 1997. نتجت عن هذا التطور زيادة الاهتمام بنوعية الحكم المحلي، حيث ازداد الوعي لدى المستثمرين الدوليين بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها استثماراتهم و ممتلكاتهم في البلدان النامية.

### 2-2 نهاية الحرب الباردة

تعتبر نهاية الحرب الباردة احد أهم العوامل التي ساهمت في زيادة الاهتمام بنوعية الحكم في البلدان النامية. خلال فترة ما بعد الحرب، ارتبطت مواقف وسلوك حكومات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ووكالاتها الوطنية والدولية، تجاه حكومات البلدان النامية، بمواقف هذه الأخيرة في عالم الثنائية القطبية والحرب الباردة. إلا أنه، مع نهاية سنوات الثمانينات، اتجهت حكومات المنظمة والوكالات التابعة لها إلى الاهتمام بترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في "العالم الثالث"، من اجل محاربة الفقر وتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية ولمنع هذه الدول من العودة إلى الشيوعية. كان التركيز على محاولة مساعدة الحكومات على تحسين سياساتها دون التعرض الفعلي لنوعية الحكم المحلي في هذه البلدان. غير أن سقوط الاتحاد السوفياتي جعل هذه المواقف قابلة للتغيير الفعلي بسبب زوال التهديد الشيوعي، وتجسد ذلك في قرار البنك العالمي سنة 1996 الذي استهدف محاربة الفساد في الدول المتلقية للقروض.(Oman c. a., 2006)

### 2-3 فشل سياسة الإصلاحات

فشلت سياسات الإصلاح، التي لجأت إليها الدول النامية في سنوات الثمانينات والتسعينات، بسبب مجموعة من العوامل أهمها انفجار أزمة ديون العالم الثالث سنة 1982 التي تلتها توقف قروض البنك الدولي للدول النامية، كذلك إستمرار تراجع أسعار السلع في العديد من البلدان وأيضا إنهيار البنوك.

### 2-4 "الاقتصاد المؤسسي الجديد"

ما زاد من الاهتمام بنوعية الحكم هو العمل الذي قدمه دوغلاس نورث Douglas North اصطلح عليه ب "الاقتصاد المؤسسي الجديد" New Institutional Economics، حيث اثبت هذا العمل أهمية نظام الحكم في بلد ما وتأثيره على النمو الاقتصادي وتدعيم الرخاء والتنمية الاجتماعية.(Stoker, 1998)

## 3- مصادر مؤشرات الحكم

عندما اتضحت العلاقة الوثيقة بين نوعية الحكم والنمو الاقتصادي، فكر المستثمرون الدوليون، الدول المانحة والأكاديميون في جعل هذا الفهم عمليا لأغراض تخص عملية اتخاذ القرارات، فاتجهوا بالتالي إلى استعمال مؤشرات كمية لنوعية الحكم المحلي التي زاد إصدارها بسرعة. من المفيد إلقاء نظرة على أهم هذه المؤشرات:

### 3-1 الدليل الدولي لمخاطر البلدان International Country Risk Guide (ICRG):

يُعد احد أهم مؤشرات الحكم منذ إصداره سنة 1980 إثر الصدمة المالية التي أعقبت سقوط نظام الشاه في إيران سنة 1979. صُمّم الدليل الدولي لتقييم المخاطر المالية، الاقتصادية والسياسية في البلدان، ولمقارنتها بين الدول بهدف تلبية حاجات الزبائن وتحليل المخاطر المحتملة على العمليات التجارية الدولية". (The PRS Group, 2017)

ويعتمد الدليل الدولي لمخاطر البلدان، في عمليات تقييم المخاطر المالية والاقتصادية، كليا على قياسات "موضوعية" تشمل نسبة الديون الخارجية لبلد ما بالمقارنة مع الناتج الوطني الخام، خدمة الديون الخارجية وميزان المدفوعات مقارنةً مع الصادرات، صافي السيولة الدولية بالمقارنة مع الواردات، ميزانية الدولة بالمقارنة مع الناتج الوطني الخام، مستويات النمو، التضخم ومعدل الناتج الوطني الإجمالي لكل مواطن. كما يعتمد الدليل الدولي في عملية تقييم الأخطار السياسية كليا على آراء وتأويلات خبراءه الذاتية لعناصر خطر محدد سلفا، ويتم توقع آثارا لهذا الخطر في بلد ما كما يتم توقع نفس الآثار في كل البلدان محل المعاينة وقصد تسهيل المقارنة بين البلدان.

وقد حدد الدليل عناصر الأخطار السياسة كالتالي:

- قدرة الحكومة على العمل وتنفيذ برنامجها .
- الظروف السوسيو اقتصادية التي قد تثير القلاقل أو تؤثر على نشاطات الحكومة (البطالة، ثقة المستهلكين، الفقر).
- عوامل أخرى تؤثر على مخاطر الاستثمار(مدة العقود، مصادرة الأملاك، القيود على توطين الأرباح مهلة الدفع).
- النزاع والعنف السياسي الداخلي والخارجي.
- الفساد.
- علاقة الجيش بالسياسة.

- التوترات الدينية والإثنية.
- المساءلة الديمقراطية.
- نوعية البيروقراطية.
- قوة وحياد النظام القانوني والمراقبة الشعبية للقانون.(The PRS Group, 2017)

### 3-2 فريدم هاوس Freedom House

تعتبر منظمة فريدم هاوس مصدرا مهما آخر لمؤشرات الحكم الراشد حيث يشهد تصنيفها السنوي حول الحقوق السياسية و الحريات المدنية في 192 بلدا انتشارا واسعا بين الصحفيين، المحللين والأكاديميين. وهي منظمة خاصة غير ربحية تأسست عام 1941 في الولايات المتحدة الأمريكية، يتم تمويلها من طرف الحكومة الأمريكية وكذلك من خلال الهبات الخاصة.

وفي نشريتها "الحرية في العالم"، تقوم فريدم هاوس بتقييم الحقوق السياسية والحريات المدنية في بلد محدد من خلال سلّم ذي سبعة مستويات (المستوى الأول هو الأعلى والأفضل أما المستوى السابع هو الأسوأ). ويستعمل المعدل بين المستويين لوصف البلد بأنه "حر" (عندما تكون النتيجة فوق المستوى الثالث)، "حر جزئيا" (من المستوى الثالث إلى الخامس) و"ليس حرا" (اقل من المستوى الخامس). ويجري حساب النتائج على أساس ملاحظات ذاتية لخبراء المنظمة، ويتم تنظيمها وفق جدول من الأسئلة المستلهمة من إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. يشمل جدول الحقوق السياسية عشرة أسئلة موزعة على ثلاثة فئات: العملية الانتخابية، التعددية السياسية والمشاركة وعمل الحكومة.

تتعامل الأسئلة الثلاثة حول العملية الانتخابية مع ما إذا كان رئيس الجهاز التنفيذي وأعضاء الأجهزة التشريعية للحكومة "منتخبون بواسطة انتخابات حرة وعادلة"، ووجود قوانين انتخابية سليمة، وجود فرص دعائية متكافئة، ظروف الاستفتاء وتنظيم الصناديق. وتستقصي الأسئلة الأربعة حول التعددية السياسية والمشاركة مدى امتلاك المواطنين الحق في الانتماء إلى مختلف الأحزاب السياسية حسب اختياراتهم، وجود إمكانية واقعية لأحزاب المعارضة للحصول على حصص من الأصوات والوصول إلى السلطة عبر الانتخابات، مدى استقلال اختيارات المواطنين عن هيمنة الجيش القوى الخارجية، الأحزاب الشمولية، رجال الدين والاقتصاد المؤثرين ومدى امتلاك الأقليات الإثنية، الثقافية والدينية للحرية والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات السياسية. كما تستقصي الأسئلة الثلاثة حول عمل الحكومة مدى قدرة ممثلي الشعب المنتخبين

بحرية على تحديد سياسات الحكومة، ما إذا كانت الحكومة متحررة من الفساد، ما إذا كانت الحكومة معرّضة للمساءلة وتعمل بانفتاح وشفافية.

ويشمل جدول "الحريات المدنية" خمسة عشر سؤالا في أربعة فئات: حرية التعبير والمعتقد، حق المواطنين في التنظيم وإنشاء جمعيات حكم القانون والحقوق الفردية. حيث تتعاطى الأسئلة الأربعة حول حرية التعبير والمعتقد مع مسألة مدى وجود وسائل إعلام حرة ومستقلة، مدى حرية التعبير العام والخاص عن المعتقدات ووجود مؤسسات دينية حرة، وجود حرية أكاديمية ومدى حرية المنظومة التربوية من الاستغلال السياسي ووجود نقاشات وحوارات خاصة حرة. وتركز الأسئلة الثلاثة المتعلقة بالحقوق التنظيمية للمواطنين على حرية الاجتماع والتظاهر، حرية التنظيم السياسي، وجود اتحادات تجارية حرة، منظمات المزارعين، اتحادات مهنية ومنظمات خاصة أخرى. أما الأسئلة الأربعة حول حكم القانون فتستقصي مدى وجود جهاز قضائي مستقل، مدى سيادة حكم القانون في الشؤون المدنية والإجرامية، مدى خضوع أجهزة الشرطة للرقابة المدنية المباشرة، ما إذا كان المواطنون محميون من تعسف الشرطة،ومدى تمتع المواطنين بمعاملة متكافئة في ظل القانون. واخيرا، تركز الأسئلة الأربعة حول الحقوق الفردية على وجود حريات سياسية فردية وغياب تبعية للدولة، وجود قيود على السفر والعمل، حرية الإقامة، ما إذا كان للمواطنين الحق في اكتساب الملكية وتأسيس نشاطات تجارية دون تأثير من المسؤولين الحكوميين، وجود حريات اجتماعية شخصية مثل المساواة بين الجنسين، وجود تكافؤ فرص اقتصادية وغياب استغلال اقتصادي.[15](Freedomhouse, 2020)

**الجدول –1–**: مقتطف من تقرير " الحرية في العالم 2021' فريدم هاوس

| البلد | نتيجة الوضع العام | الحقوق السياسية | الحريات المدنية |
|---|---|---|---|
| ابخازيا | 40 حر جزئيا | 17 | 23 |
| افغانستان | 27 غير حر | 13 | 14 |
| البانيا | 66 حر جزئيا | 27 | 39 |
| الجزائر | 32 غير حر | 10 | 22 |
| اندورا | 93 حر | 38 | 55 |
| انغولا | 31 غير حر | 10 | 21 |

**المصدر**: https://freedomhouse.org/countries/freedom-world/scores

### 3–3 منظمة شفافية دولية Transparency International

من أكثر مصادر مؤشرات الحكم إثارة لاهتمام وسائل الإعلام، نجد فهرس ملاحظات الفساد (CPI) Corruption Perceptions Index الذي تنشره منظمة شفافية دولية سنويا منذ سنة 1995. ويلجأ إليه أيضا أعداد كبيرة

من رجال الأعمال، الباحثين الأكاديميين، المستثمرين والمانحين. يتم وضع الفهرس من خلال جمع نتائج دراسات مختلفة لخبراء ورؤساء المؤسسات بغرض توفير صورة شاملة للملاحظات حول درجة الفساد السائد في بلد ما، وبالتالي تصنيف الدول المحددة في الفهرس.

قدم الفهرس، عام 2005، تصنيفا لمائة وتسعة وخمسون (159) بلدا، قام على نتائج ستة عشر(16) مسحا وتقييم خبراء أُنجزت من طرف عشرة منظمات مختلفة بين عامي 2003 و2005. يتم نشر نتائج الفهرس (بين"10" للبلد الأقل فسادا و"0" للأكثر فسادا) مع المسوح والدراسات التي قام عليها الفهرس.(Transparency International)

**الجدول –2–**: مقتطف من 'فهرس ملاحظات الفساد' 2020

| النتيجة | البلد | التصنيف |
|---|---|---|
| 88 | نيوزيلاند | 1 |
| 85 | سنعافورة | 3 |
| 77 | المملكة المتحدة | 11 |
| 71 | الامارات العربية المتحدة | 21 |
| 56 | جورجيا | 45 |
| 44 | تونس | 69 |
| 36 | الجزائر | 104 |

**المصدر**: https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl

### 3–4 البنك العالمي

تُعتبر مؤشرات الحكم الراشد التي يصدرها معهد البنك العالمي الأكثر انتشارا واستعمالا من طرف وسائل الإعلام، الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية. وقد لعبت، إلى جانب فهرس منظمة شفافية دولية، دورا مهما في إدراج الحكم الراشد في أجندة الدول النامية. يقوم بإصدار هذه المؤشرات دانيال كوفمان D. Kaufmann وزميليه آرت كراي A.Kraay وبابلو زوادو لوباتون P. Zoido- Lobato.

يُصدر البنك العالمي مجموعتين من مؤشرات الحكم الراشد. تُنشر المجموعة الأولى كل سنتين منذ 1996 من طرف دانيال كوفمان وزملاءه في معهد البنك العالمي. أما المجموعة الثانية، فتتمثل في التقرير "تقييم سياسة الدولة والمؤسسات" (CPIAs) الذي يصدره الأعوان التابعون للبنك وفِرق البلدان Country Teams التي تمثل الدول الأعضاء في البنك. يهدف التقرير إلى تقييم سياسة البنك في منح القروض للبلدان والأطر المؤسسية لدعم تخفيض الفقر، التنمية المستدامة والاستغلال الفعلي للمساعدات التنموية.

تطورت المعايير المستعملة في هذا التقرير عبر السنوات استجابة للدروس والتحليلات الجديدة التي توصل إليها البنك عبر التجربة. يوجد حاليا ستة عشر معيارا مقسما إلى أربعة فئات:

– فئة " الإدارة الاقتصادية "، تضم ثلاثة معايير: إدارة الاقتصاد الكلي، السياسة الضريبية وسياسة الديون.

– فئة " السياسات البنيوية "، تضم ثلاثة معايير: السياسات التجارية، سياسات القطاع المالي والمحيط التنظيمي للتجارة والأعمال.

– فئة " سياسات الإدماج الاجتماعي والمساواة "، تشمل خمسة معايير: المساواة بين الجنسين، تكافؤ استعمال الموارد العامة، بناء الموارد البشرية، الحماية الاجتماعية والعمل وسياسات حماية البيئة.

– فئة " تسيير القطاع العام والمؤسسات "، خمسة معايير: حقوق الملكية والحكم القائم على القانون، نوعية تسيير الميزانية والموارد المالية، فاعلية استغلال العوائد، نوعية الإدارة العمومية والشفافية، المساءلة والفساد في القطاع العام.

يُحدد فريق البلدان نتائجا لكل بلد محل الدراسة تتراوح بين 1 و6 على أساس المعايير عند إصدار تقييما عاما للبلدان. (Oman c. a., 2006)

كما اصدر البنك العالمي "مشروع مؤشرات الحكم عبر العالم "The Worldwide Governance Indicators (WGI)، الذي يحدد مؤشرات حكم عامة وخاصة في 200 دولة وإقليم، في الفترة الممتدة بين عامي 1996 و2019، حول ستة أبعاد للحكم: المساءلة، الاستقرار السياسي /غياب العنف، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم، حكم القانون ومراقبة الفساد.

يتم إنتاج المؤشرات العامة انطلاقا من آراء و ملاحظات العديد من الخبراء، المواطنين والمؤسسات الذين تربطهم علاقات بالدول النامية. أما المؤشرات الخاصة، فيتم إصدارها اعتمادا على مسوح و دراسات مختلفة ومتعددة، تقوم بها المعاهد المتخصصة، مراكز البحوث، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.(World Bank, 2020)

**الجدول–3–** : نتيجة قياس الحكم في الجزائر حسب مؤشرات الحكم عبر العالم : 2009، 2014، 2019

| المؤشر | السنة | نتيجة الحكم الراشد |
|---|---|---|
| المساءلة | 2009 | -1,04 |
| | 2014 | -0,82 |
| | 2019 | -1,04 |
| الاستقرار السياسي /غياب العنف | 2009 | -1,00 |
| | 2014 | -1,19 |
| | 2019 | -1,20 |
| فاعلية الحكومة | 2009 | -0,52 |
| | 2014 | -0,48 |
| | 2019 | -0,58 |
| نوعية التنظيم | 2009 | -1,30 |

| | | |
|---|---|---|
| | 2014 | -1,28 |
| | 2019 | -1,07 |
| حكم القانون | 2009 | -0,82 |
| | 2014 | -0,77 |
| | 2019 | -0,79 |
| مراقبة الفساد | 2009 | -0,62 |
| | 2014 | -0,60 |
| | 2019 | -0,58 |

**المصدر**:https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports

إن مؤشرات معهد البنك العالمي هي مؤشرات مركبة من المظاهر الستة للحكم الراشد: المساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم، حكم القانون ومراقبة الفساد. هذه المؤشرات الستة هي مركبة لأنه يتم وضعها انطلاقا من المئات من المؤشرات الإدراكية، يوفرها سبعة وثلاثون مصدر معطيات مختلف تنتجه واحدة وثلاثون منظمة مختلفة من بينها الدليل الدولي لمخاطر البلدان لفريدم هاوس، تقرير " تقييم سياسة الدولة والمؤسسات " للبنك العالمي وفهرس منظمة شفافية دولية.

ما يميز هذه المؤشرات أنها تغطي اكبر عدد من البلدان (ما بين 204 و207 بلد في سنة 2004) بفضل العدد الكبير من المصادر المستعملة.(UNDP, 2007) وقد استهدف معهد البنك الدولي من إصدارها مساعدة الدول النامية والجهات المانحة على متابعة مدى نجاح مساعيها لتحسين نوعية الحكم وزيادة الشفافية فيها، إذ يعتبر الحكم الراشد عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية المستدامة. ويستند صندوق مواجهة تحديات الألفية Millennium Challenges Account إلى نتائج مؤشرات الحكم الراشد فيقراراته لتخصيص المساعدات للدول النامية الأقل دخلا. (Kaufmann، 2009)

ويتزايد اهتمام الساسة، المجتمع المدني والأكاديميين بمتابعة مكونات الحكم لتدعيم الاتجاه نحو التغيير. وتتم الاشارة إلى أن تحسن نوعية الحكم يؤدي إلى تحسن المستويات المعيشية والحد من الفقر، وتربط الجهات المانحة مدى فعالية المساعدات التي تقدمها بمدى تمتع الدول بحكم رشيد.

وتقوم بيانات مؤشرات الحكم على عدد كبير من المتغيرات التي تشير الى عديد العناصر المرتبطة بالحكم الراشد والتي تم اقتباسها من أكثر من (25) مصدرا مستقلا تابعا لمنظمات دولية متعددة ومسوح وطنية، إذ اتبع المعهد نظاما إحصائيا محددا لإقامة "معدل" خاص بكل دولة وبأوزان تتناسب مع أهمية المصدر الذي يزود البيانات. وقد تم تصنيف الدول في مؤشرات الحكم وفق نسب مئوية تتراوح بين(0-100)، حيث تدل النسب المئوية الأعلى على حالة أفضل تضع الدولة

ضمن مجموعة الدول ذات حسن الإدارة وصلاح الحكم، والعكس صحيح ، وبذلك ينقسم دليل المؤشر إلى خمسة مستويات من الحكم: أعلى من 75%: في وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50%: في وضع مقارن جيد، أعلى من 25%: في وضع مقارن متوسط، اعلى من 10%: في وضع مقارن ضعيف، أقل من 10%: في وضع مقارن ضعيف جدا. وقد اشتملت قاعدة بيانات مؤشرات الحكم لعام 2020 على 214 دولة واقليم منها 22 دولة عربية للفترة (1996-2019) مقارنة مع 209 دولة منها 21 دولة عربية للفترة (2002-2004).(World Bank Institute, 2020)

وتتمثل عناصر مؤشرات الحكم في: المشاركة السياسية والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، البيئة الإجرائية، حكم القانون، ومحاربة الفساد. وتقيس هذه المؤشرات مختلف جوانب الحكم، مثل الانتخابات الحرة ومراقبة الحكومات، احترام القانون والحريات السياسية والمدنية، والشفافية.

### 3-5 مصادر أخرى

- **دليل منظمة برنامج الامم المتحدة للتنمية** "UNDP" Governance indicators: A user's Guide يُصدره مركز الحكم الراشد في أوسلو التابع لبرنامج الامم المتحدة للتنمية بالتعاون مع المفوضية الأوربية. يُعتبر دليلا لغير المختصين حول كيفية إيجاد و استعمال مصادر مؤشرات الحكم.

**- مركز حقوق الإنسان التابع لجامعة** ESSEX **(المملكة المتحدة)**. انشأ هذا المركز، سنة 2003، مشروعا لتطوير مؤشرات حول الديمقراطية والحكم الراشد وحدد التقرير النهائي للمشروع أهداف: تحديد وتحليل المبادرات الرئيسية لتطوير مؤشرات لقياس الديمقراطية حقوق الإنسان والحكم الراشد من طرف أكاديميين منظمات دولية حكومية وغير حكومية تقييم نقاط القوة والضعف في هذه المبادرات وتوفير توصيات لتطوير مؤشرات الحكم. (Essex Human rights centre)

**الجدول -4-:** مصادر عالمية لمؤشرات الحكم

| الاسم و الموقع | المجال | الوصف |
|---|---|---|
| مسوح افروباروميتر<br>www.afrobarometer.org | 12 بلدا إفريقيا | مسح جماهيري يقيس مواقف المواطنين من الديمقراطية والظروف الاقتصادية |
| المسح السنوي للحريات، فريدم هاوس<br>www.freedomhouse.org | 193 بلد | الحقوق السياسية والحريات المدنية |
| فهرس دافعي الرشوة<br>Bribe payers index<br>www.transparency.org | 21 بلد | نسب سلوك دفع الرشاوى في الشركات في البلدان النامية |
| مسح أداء المؤسسات وبيئة الأعمال<br>Info.worldbank.org/gov/ | 22 بلد في أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا وتركيا | مسح يشمل 400 شركة حول معوقات (المرتبطة بنوعية الحكم) نمو الأعمال |
| معطيات حقوق الإنسان<br>Cingranelli-Richards<br>www.humanrights.org | 161 بلد | قاعدة بيانات حول احترام الحكومات لحقوق الإنسان |

| | | |
|---|---|---|
| فهرس الالتزام بالتنمية<br>Commitment to development index<br>www.cgdev.org | 21 بلد عضو في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي | قياس مدى التزام الدول بالتنمية |
| فهرس ملاحظة الفساد<br>Corruption Preception Index<br>www.transparency.org | 180 بلد | قياس الملاحظات حول مدى انتشار الفساد |
| East Asia Barometer<br>www.globalbarometer.org | 8 بلدان من شرق آسيا | مسح مقارن للمواقف حول الديمقراطية و الإصلاحات في شرق آسيا |
| Election Process Information Collection<br>www.epicproject.org | 60 بلد | يوفر موجزا للقوانين حول العمليات الانتخابية |
| Eurobarometer<br>http://europa.eu.int/comm/ public opinion | أعضاء الاتحاد الأوربي والبلدان المرشحة لعضويته | مواقف مواطني الاتحاد حول عدد من القضايا |
| Gender Empowerment Measure. www.undp.org | 70 بلد | قياس الاختلافات بين الرجال والنساء في النشاطات السياسية والاقتصادية |
| Global Accountability Report<br>www.oneworldtrust.org | منظمة التجارة العالمية،البنك العالمي، الأمم المتحدة والشركات المتعددة الجنسيات | مسح تقوم به مجموعة من الخبراء حول سلوك الأعوان الدوليين |
| Worldbank Governance Indicators,<br>www.worldbank.wbi/ | 199 بلد | 6 مؤشرات حول نوعية الحكم |
| Growth Competitiveness Index, www.weforum.org | 131 بلد | فهرس لقياس المنافسة الاقتصادية |
| Human Rights Indicator<br>مؤشرات حقوق الإنسان<br>www.humanrights.dk | 150 بلد | حماية حقوق الإنسان في البلدان |
| Index of Economic Freedom<br>فهرس الحرية الاقتصادية<br>www.heritage.org | 161 بلد | قياس الحرية الاقتصادية وتدخل الحكومات في تنظيم السوق |
| Journalists Killed Statistics<br>www.cpj.org | كل البلدان | توفير عدد الصحفيين المغتالين كل سنة |
| Media Sustainability Index<br>www.irex.org | 20 بلد في أوربا واوراسيا | خمسة مظاهر لحرية الصحافة |
| Political Constraint Index<br>http://www.management.wharton.<br>upenn.edu/henisz/ | 234 بلد( دول و أقاليم) | قياس القيود التي يواجهها السياسيون لتغيير وضع قائم |
| Global Integrity Index<br>www.globalintegrity.org | 55 بلد | تقييم ميكانيزمات منع الإفراط في استعمال القوة العمومية |
| Women in National Parliaments<br>Statistical Achieve<br>www.ipu.org/wmn-e/world.htm | 189 بلد | نسبة وعدد النساء في البرلمانات |
| World Governance Assessment<br>www.odi.org.uk | 15 بلد | معطيات حول 6 مظاهر للحكم |
| World Press Freedom Ranking<br>http://www.rsf.org/article. | 169 بلد | تصنيف البلدان حسب حرية الصحافة |

| | | |
|---|---|---|
| php3?id_article=24025 | | |
| World Value Survey www.worldvaluessurvey.org | 65 بلد | مسوح حول مواضيع متعددة لأراء عينات من المواطنين |
| International Country Risk Guide http://www.prsgroup.com/ | 161 بلد | تقديرات ل 17 عنصر خطر سياسي وتجاري |
| Open Budget Project www.openbudgetindex.org | 59 بلد | مدى شفافية ونشر الحكومة المركزية للميزانية |

**Source**: Peter Botolf Maurseth, Governance indicators: a guide. Norwegian Institute of International Affairs**,** pp. 36 – 38.

## 4- حدود استخدام مؤشرات لقياس الحكم

يمكن نقد أكثر مؤشرات الحكم استخداما بسبب قلة شفافيتها و قابليتها للمقارنة مع مرور الزمن، أخطاء في انتقاء المعطيات، أو لعدم قدرتها على مساعدة الحكومات على فهم كيفية تحسين نوعية الحكم المحلي.

سعيا للرد على هذه الانتقادات، تقوم العديد من المبادرات في البلدان النامية بتطوير منهجيات أكثر شفافية من خلال إجراء حوارات مع شرائح اجتماعية مختلفة حول تجاربها الواقعية ( نوعية الخدمات العمومية، درجة الفساد...). يستفيد المستخدمون للمؤشرات من هذا المنهج لإنتاج مؤشرات حكم كما يسمح للحكومات والجماعات في البلدان النامية بتحسين نوعية الحكم فيها.(Kauffman, 2008)

بالنسبة لبلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، شرعت المنظمة في جمع المعطيات الموجودة وإنتاج معطيات جديدة حول فاعلية الخدمات العمومية في البلدان الأعضاء من اجل إجراء عمليات مقارنة بين البلدان ومراقبة نجاح إصلاحات الحكم المحلي في هذه البلدان.

- **خاتمة:**

من خلال دراسة مضمون مؤشرات الحكم ومنهجيات استخدامها، نستنتج مايلي:

– يسمح استخدام هذه المؤشرات بتزويد المستعملين بالمعطيات حول الاستثمارات التجارية، منح الأموال العمومية لنشاطات المجتمع المدني و البحث الأكاديمي.

– تسمح هذه المؤشرات للحكومات التي يجري تقييم حكمها، بتحديد طرق معينة لتحسين نوعية الحكم أو لمراقبة التقدم في جهودها لتحسين الحكم المحلي.

– من منظور التنمية، يمكن استعمال مؤشرات الحكم لملاحظة وتقييم مشاريع وبرامج الحكم. عادة ما تُستعمل أيضا مؤشرات الحكم لوضع أهداف وغايات في إطار التنمية.

– تستخدم مؤشرات الحكم لقياس مجالات محددة من الحكم كالنظم الانتخابية، الفساد، حقوق الإنسان، الخدمات العمومية، المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين.

– تقوم المنظمات الدولية المانحة باستعمال مؤشرات الحكم، كإحدى أدوات سياساتها لتحديد مشاكل الحكم ومراقبة الإصلاحات في البلدان النامية لتحديد أهلية الدول للحصول على المساعدات.

– بسبب زيادة الوعي بأهمية نوعية الحكم لنجاح جهود التنمية المحلية في البلدان والأسواق النامية، زاد المستثمرون ومانحو المساعدات من استعمالهم لمؤشرات الحكم بشكل كبير من أجل تحسين عمليات اتخاذ القرارات، كما يستعمل الأكاديميون هذه المؤشرات بشكل واسع في تحاليلهم حول التطور الاقتصادي والسياسي في البلدان النامية.

– تقوم بيانات مؤشرات الحكم على عدد كبير من المتغيرات التي تشير الى عديد العناصر المرتبطة بالحكم الراشد

– تتعدد المصادر الوطنية والدولية لمؤشرات قياس الحكم وتختلف منهجياتها في اصدار هذه المؤشرات.

– رغم اهميتها، تعاني عملية قياس نوعية الحكم بعض النقائص تتمثل في قلة شفافيتها وقابليتها للمقارنة مع مرور الزمن، أخطاء في انتقاء المعطيات، وعدم قدرتها على مساعدة الحكومات على فهم كيفية تحسين نوعية الحكم المحلي.

رغم المشاكل التي تعاني منها مؤشرات الحكم، إلا أننا نوصي بالاستفادة من مزاياها المتعددة من اجل تحسين عمل وفاعلية مؤسسات الحكم والحكم المحلي في الجزائر، يتم ذلك من خلال:

– تشجيع البحث الأكاديمي حول مؤشرات الحكم، من خلال إنشاء وحدات ومخابر بحث خاصة لإصدار مؤشرات تساعد على مراقبة و تحسين أداء المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر.

– فتح المجال أمام مراكز البحث الخاصة، الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني من اجل تعميم هذه العملية للاستفادة من الخبرات الخاصة في هذا المجال، وهو ما يسمح أيضا بتدعيم دور هذه المؤسسات في الرقابة على أجهزة الحكم المحلي.

– تطوير منهجيات جديدة لإصدار مؤشرات حكم تُلائم واقع الحكم المحلي في الجزائر من خلال التقرب من المواطنين وإجراء حوارات معهم واستطلاع آرائهم وملاحظاتهم حول نوعية الحكم في أجهزة الحكم المحلي.

– إلى جانب هذه المنهجيات، يمكن استثمار المصادر الدولية لمؤشرات الحكم الراشد، لان تقدم عملية إصدار مناهج ومؤشرات محلية قد يستغرق وقتا وقد يواجه بعض الصعوبات. مع ذلك، يجب إخضاع المصادر الدولية لخصوصيات واقع مؤسسات الحكم المحلي في الجزائر.

**قائمة المراجع**

(s.d.). Récupéré sur https://www.prsgroup.com/explore-our-products/international-country-risk-guide/

(s.d.). Récupéré sur Transparency International: http://www.transparency.org

(2020). Récupéré sur Freedomhouse: https://freedomhouse.org/

Dollar, C. B. (1997). Aid, Policies and Growth. *N° 177*, p. 13. The World Bank Policy research Department.

*Essex Human rights centre*. (n.d.). Retrieved from https://www.essex.ac.uk/centres-and-institutes/human-rights

Goran Hyden, J. C. (2003). *Making Sense of Governance: The Need for Involving Local Stakeholders.* London: Overseas Development Institute.

Kauffman, D. a. (2008). Governance indicators: where are we and where we should be going? *The World Bank Research Observer, 23*(1), p. 16. Récupéré sur Governance indicators: where are.

Kaufmann, D. ,. (2009). Récupéré sur The World Bank: https://documents1.worldbank.org/curated/en/598851468149673121/pdf/WPS4978.pdf

Levi-Faur, D. (2011). from big government to big governance? *Jerusalem Paper in Regulation and Governance*, p. 35.

Maurseth, P. B. (2008). *Governance indicators : A Guide.* . Retrieved March 23, 2018, from European Trade Study Group : https://www.etsg.org/ETSG2008/Papers/Maurseth.pdf

Oman, C. a. (2006). Governance Indicators. Dans M. Bevir, *Encyclopedia of Governance.* Sage Publications.

Oman, c. a. (2006). Uses and Abuses of Good Governance Indicators. *OECD Publications*, p. 15.

PRS. (s.d.). Récupéré sur PRS: https://www.prsgroup.com/explore-our-products/international-country-risk-guide/

Stoker, G. (1998). Governance as Theory: five propositions. *UNESCO*, pp. 17-28.

*The PRS Group*. (2017). Consulté le 7 8, 2019, sur http://prs.devbucket.me/about-us/our-twomethodologies/icrg

UNDP. (2007). *Governance Indicators: A User's Guide*. Récupéré sur http://www.undp.or g/oslocentre/flagship/ governance_indicators_project.html.

UNESCAP. (2018, March 21). *What is good Governance?* Retrieved from https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf

*World Bank.* (2020). Retrieved from Worldwide Governance Indicators, 1996–2019: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp.

*World Bank Institute.* (2020). Récupéré sur Indicators, Data Base of Good Governance: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/worldwide-governance-indicators.